

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الأولى

روما، 2005/2/2 - 2005/1/31

## تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية

البند 8 من جدول الأعمال

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش إثيوبيا 10362.0: ملحق تكميلي

\* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)



Distribution: GENERAL  
**WFP/EB.1/2005/8-B**  
6 January 2005  
ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم شرق ووسط أفريقيا (ODK): Mr H. Arthur رقم الهاتف: 066513-2034

كبير موظفي الاتصال (ODK): Ms F. Nabulsi رقم الهاتف: 066513-2385

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



## ملخص

في أكتوبر/تشرين الأول 2004، استعرض المجلس واعتمدت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10362.0 في إثيوبيا. وجرى الإعراب عن شواغل واسعة بشأن استراتيجيات الإنهاء، واستراتيجيات بناء القدرات، ومساهمة البرنامج في نظام الرصد والتقييم، وشراء الأغذية المستوردة مقابل المحلية، وتكاليف البرنامج وفعاليتها.

وتعتبر الأصول الإنتاجية الكثيفة العمالة عنصر الإنعاش في العملية، وستكون وسيلة دعم البرنامج للحكومة في برنامجها لشبكة الأمان الإنتاجية. ويقدم البرنامج دعمه الكامل لثتى التحولات في البرمجة من أجل السكان الذين يعانون انعداماً مزمناً للأمن الغذائي، بما في ذلك، بوجه خاص، الانتقال المدروس من الإغاثة إلى الاستثمار الإنتاجي، والتفضيل الراسخ للشراء المحلي، والتحول المنهجي من النقل العيني للأغذية إلى تقديم المنح النقدية، والتوسع في بناء القدرات، وإدماج شبكات الأمان في برامج الأمن الغذائي.

وقد اتفق البنك الدولي مع الحكومة على أنه بحلول نهاية عام 2006، سيتم تغطية 50 في المائة على الأقل من تحويلات الموارد إلى المستفيدين من شبكات الأمان من خلال المنح النقدية، رغم أن حالة الموارد الراهنة تشير إلى أن هذا الرقم قد يكون أعلى من ذلك.

ومن شأن التصميم الجيد لشبكة الأمان وفق هذه المبادئ أن يؤدي إلى نمو الاقتصاد المحلي وانتعاشه على نطاق واسع، مع وجود خيارات أكثر لسبل معيشة وطيدة ومتنوعة، وقدرة متزايدة على الحد من المعونة الغذائية والاستغناء عنها.

## مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "العملية الممتدة للإنعاش وإثيوبيا 10362.0: ملحق تكميلي" (WFP/EB.1/2005/8-B).

\* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.



## معلومات أساسية

- 1- في أكتوبر/تشرين الأول 2004، استعرض المجلس واعتمد العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10362.0 في إثيوبيا. وكانت الوثائق قد اكتملت في أبريل/نيسان 2004، ولذلك لم يتسنّ تضمينها عددا من التطورات الواسعة النطاق اللاحقة،
- 2- وقدمت تعليقات على علاقة جزء الإنعاش في العملية الممتدة بهذه التطورات اللاحقة. وجرى الإعراب عن شواغل واسعة بشأن استراتيجيات الإنهاء، واستراتيجيات بناء القدرات، ومساهمة البرنامج في نظام الرصد والتقييم، وشراء الأغذية المستوردة مقابل المحلية، وتكاليف البرنامج وفعاليته. وقد وافقت الأمانة على تقديم هذه المعلومات المستكملة إلى الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2005.

## مقدمة

### مساهمة العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في برنامج شبكة الأمان الإنتاجية

- 3- الأصول الإنتاجية الكثيفة العمالة هي مكون الإنعاش في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وستكون وسيلة دعم البرنامج للحكومة في برنامجها لشبكة الأمان الإنتاجية. ويقدم البرنامج دعمه الكامل لشتى التحولات في البرمجة من أجل السكان الذين يعانون انعداماً مزمناً للأمن الغذائي، بما في ذلك ما يلي:
- الانتقال المدروس من الإغاثة إلى الاستثمار الإنتاجي – كانت إثيوبيا، تاريخياً، تلجأ إلى موارد الطوارئ لسدّ احتياجات السكان الذين يعانون انعداماً مزمناً للأمن الغذائي. وقد أنقذت موارد الإغاثة الأرواح، ولكنها لم تعالج الأسباب الدفينة لانعدام الأمن الغذائي. وستوجه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش مزيداً من الموارد إلى الاستثمار الإنتاجي الذي يعالج الأسباب الدفينة لانعدام الأمن الغذائي. وستكون هناك أيضاً مؤن للإغاثة في العملية الممتدة، ولكنها لن تطبق إلا على الاحتياجات الإنسانية المتفق عليها.
  - التفضيل الراسخ للشراء المحلي – سيكون الشراء المحلي للمعونة الغذائية مفضلاً، إلا إذا ساهم في الوصول بالأسعار المحلية إلى مدى غير مستحب. وسيحاول البرنامج التأكد من أن نسبة متزايدة من تعهدات المانحين ستكون مرنة بما يكفي للسماح بالشراء من الأسواق المحلية أو الدولية، وفقاً لظروف السوق المحلية.
  - التحول المنهجي من النقل العيني للأغذية إلى تقديم المنح النقدية – يجب أن يتراجع النقل العام للأغذية إزاء النقل النقدي. وسيدعم البرنامج الحد من البرمجة القائمة على الأغذية والاستغناء عنها في جميع المجالات التي يمكن فيها تنفيذ البرمجة القائمة على أساس نقدي. وسيدعم البرنامج بشكل خاص جمع المعلومات، وسييسر التدخلات في مجال بناء القدرات لتنشيط التحول الحثيف بل المقصود من نقل الغذاء إلى نقل النقد.
  - بناء القدرات في مجال التخطيط القائم على مشاركة المجتمعات المحلية والمعايير التقنية والرصد والتقييم القائم على النتائج – سيتعهد البرنامج بتقديم المهارات والموارد لمساعدة الحكومة في تعزيز قدرتها في المجالات التي تكون لها فيها اختصاصات محددة بصورة مشتركة. وستشمل المساهمات الرئيسية ما يلي: (1) استهداف وتحديد المستفيدين، (2) التخطيط القائم على مشاركة المجتمعات المحلية، (3) قواعد العمل والمعايير التقنية للتدخلات، (4) نظم الرصد والتقييم القائمة على النتائج. وسيشارك البرنامج أيضاً في جميع التدخلات الأخرى في مجال التصميم التعاوني وبناء القدرات، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية السوقية، وتعميم مراعاة البعد الجنساني، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيواصل البرنامج دعمه لقدرات الحكومة في مجال النقل والإمداد، رغم أن النجاح في بلوغ أهداف البرنامج سيقال من حجم هذه المشاركة.



الحكومية العاملة في برامج الأمن الغذائي في المناطق التي يقدم فيها البرنامج مساندة إلى برنامج شبكة الأمان الإنتاجية.

## استراتيجية الإنهاء

-4

ستؤدي استراتيجية البرنامج للإنتهاء إلى ما يلي:

- الحد من استخدام أغذية الطوارئ من أجل مَنْ يعانون انعدام الأمن الغذائي والاستغناء عنها؛
- توفير أقصى قدر يمكن أن تتحمله الأسواق من الأغذية محلياً؛
- دعم الاستثمارات في الأصول الإنتاجية، مع اتباع نهج البرمجة المؤكدة؛
- ربط شبكة الأمان ببرامج أوسع للأمن الغذائي من خلال تشاركات استراتيجية وخطة إنمائية متكاملة للمقاطع؛
- إبدال نقل الأغذية بنقل النقد، بالتشارك مع المانحين الذين يوفرّون النقد.

-5

ومن الأهداف الأساسية لبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية أن يحل محل التدفقات الطارئة السنوية تدفق للموارد متعدد السنوات يمكن التنبؤ به. وتحل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش محل عملية الطوارئ السنوية للبرنامج. ولن تستخدم عمليات الطوارئ إلا في الظروف الاستثنائية، وإلا إذا كانت هناك احتياجات تفوق المتوسطات الطويلة الأجل التي تستخدم في تخطيط العملية الممتدة. وستحصل العملية الممتدة على تعهدات سنوية في إطار عملها المتعدد السنوات، وستكون أساساً لتخطيط البرنامج المتعدد السنوات. ومن هنا سيتاح للسكان الضعفاء ضعفاً مزمناً تدفق للموارد يمكن التنبؤ به للاستثمار في الأصول الإنتاجية الأطول أجلاً.

-6

وتحدد وثيقة البنك الدولي لتقييم المشاريع عدة نهج مستقرة للبرمجة، اشتركت الحكومة والبرنامج في وضع بعض منها؛ وستحظى جميعها بدعم البرنامج من أجل تعزيز قدرات الحكومة على النحو المطلوب. وتشمل هذه النهج:

- ملكية المجتمعات المحلية من خلال عمليات التخطيط والاستعراض المملوكة محلياً. وقد ظل عدد من الوكالات، لفترة تزيد على عقد، يدعم تطوير نهج التخطيط المحلية والتدريب عليها وتعميمها من أجل تنمية مستجمعات المياه. وقد قامت إدارة الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية مؤخراً بالتنسيق بين هذه النهج، وخرجت بنهج موحد مصحوب بأدلة. وتبين التجربة أن نهج التخطيط الشاملة هذه تعزز الملكية المحلية، وتحسن نوعية التدخل، وتسهم في استدامة أطول أجلاً.
- تحديد وتعزيز المعايير التقنية حتى يفي التدخل بالمعايير الدنيا ويأتي بمردود مثمر للمجتمع المحلي. ومن خلال وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ظل البرنامج يدعم الحكومة لأكثر من عشرة أعوام في وضع قواعد تفصيلية للعمل التقني، بما في ذلك الأدلة. وقد اعتمد برنامج شبكة الأمان الإنتاجية هذه الموارد التقنية. وسيواصل البرنامج دعمه للحكومة في صقل وتعميم وتطبيق هذه المعايير التقنية على النحو المطلوب، ولا سيما في المرحلة الانتقالية للبرنامج.
- ضرورة وجود تخطيط متعدد السنوات وإطار للموارد من أجل الاستثمار المستدام. وستحصل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على تعهدات سنوية من المانحين في إطار عملها المتعدد السنوات، وستكون أساساً لتخطيط البرنامج المتعدد السنوات.

-7

وقد اتفق البنك الدولي مع الحكومة على أنه بحلول نهاية عام 2006، سيتم 50 في المائة على الأقل من تحويلات الموارد إلى المستفيدين من شبكات الأمان من خلال المنح النقدية، رغم أن حالة الموارد الراهنة تشير إلى أن هذا الرقم قد يكون أعلى من ذلك. وسيجري التفاوض على أهداف أخرى في غضون البعثات وعمليات التقييم الجارية المشتركة بين المانحين والحكومة. ويقدر ما تحتاج هذه المفاوضات إلى الحد من تغطية المستفيدين وخفض الاحتياجات من المعونة الغذائية عن المقادير المبيّنة في العملية الممتدة، فإن البرنامج سيخفض الميزانيات ذات الصلة. ولن تستخدم سوى مقادير المعونة الغذائية المتفق على ضرورتها لتحقيق أهداف النقل. فإذا وردت تعهدات بالأغذية تزيد على احتياجات النقل، فإنها سترحل لاستخدامها في فترات تالية. والمتوقع أن يؤدي التحول من نقل الأغذية إلى نقل النقد إلى زيادة الطلب في السوق المحلية؛ فإذا استمر الطلب، فلا بد من أن يؤدي ذلك إلى نمو أكيد للسوق المحلية. وسيدعم البرنامج مراقبة الأسعار المحلية، في مساندة للدعوة إلى التحول في هذا السياق من نقل الأغذية إلى نقل النقد أو بالعكس. وقد وافق مكتب تنسيق الأمان الغذائي على اشتراك البرنامج في استعراض المستفيدين لتحديد أين يمكن الاستغناء عن نقل الأغذية.



8- ومن شأن التصميم الجيد لشبكة الأمان وفق هذه المبادئ تشجيع النمو من خلال أصول محلية أكثر إنتاجاً، مع تحسينات أخرى من حيث الاستفادة والكمية والنوعية المتعلقة بتوفير المياه، والنظافة العامة، والصحة، والتغذية، والتعليم، مما يفرضي إلى تحسين نوعية الحياة. وبمرور الوقت يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في حيوية الاقتصاد المحلي، وخيارات أكثر لسبل معيشة وطيدة ومتنوعة، وقدرة متزايدة على الحد من المعونة الغذائية والاستغناء عنها.

## دعم برمجة بناء القدرات

9- ستكون معوقات القدرة من حيث المهارات عاملاً تقيدياً كبيراً في فعالية البرنامج، وبخاصة في الفترة الأولية. ولذلك فالمطلوب بناء واسع النطاق للقدرات. وسيواصل البرنامج اشتراكه في شتى الأفرقة العاملة المشتركة بين المانحين والحكومة التي ستقيم التقدم وتوصي بالتدخلات. وسيقدم البرنامج كل المساعدة الممكنة بقدر ما تكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل والدعم.

- تعمل الحكومة مع البرنامج في: (1) الاستهداف، (2) التخطيط التشاركي، (3) قواعد العمل والمعايير التقنية للأشغال العامة القائمة على اليد العاملة، (4) نهج للرصد والتقييم يقوم على النتائج. وجرى تعميم مراعاة القضايا الجنسانية. وطلبت الموارد ذات الصلة وقدمت إلى الحكومة وأفرقة العمل المشتركة بين المانحين والحكومة والعاملية في مجال الجوانب المتصلة بالموضوع من تخطيط شبكات الأمان. ويساند البرنامج استراتيجية الحكومة لتعميم مراعاة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع تدخلاتها في البرنامج؛ وستتاح الدروس المستفادة والموارد ذات الصلة لتطبيقها في برنامج شبكة الأمان.
- وضع وتعميم أدلة تقنية ونشرات لتكنولوجيا المعلومات. وقد طلب إلى البرنامج تعميم نسخ من الأدلة والموارد ذات الصلة؛ وسيستمر البرنامج في ذلك في فترة العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وستتاح المواد لجميع الجهات الفاعلة من خلال برنامج شبكة الأمان الإنتاجية.
- قامت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بدعم من البرنامج، بتحديد المهارات والمناهج في إعداد المدربين؛ وللوزارة تاريخ في دعم التدريب على المهارات على صعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية الريفية. وستطبق هذه المهارات والطرائق على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إطار برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، ويمكن أن تتاح لمدن نطاقها إلى مناطق أخرى.
- للبرنامج شبكة من المكاتب الفرعية في المناطق الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي. كما أن له 40 مشرفاً ميدانياً متفرغاً، وسيقوم بتوفير عشرة مساعدي برامج فنيين متفرغين في المكاتب الفرعية لتقديم المساعدة إلى الخطط الحكومية الجارية والمقبلة في مجال التدريب في أماكن العمل، وتوفير الدعم لموظفي الأقاليم والمقاطعات والمجتمعات المحلية الريفية والحضرية.
- سيوفر البرنامج المساعدة في الانتقال من نقل الأغذية إلى نقل النقد، بما في ذلك المشاركة في تصميم وتنفيذ وتطبيق الدراسات الاستقصائية لأسواق الأغذية والماشية، وفي مسح واستعراض قوائم المستفيدين مرة كل ستة أشهر. وقد يؤدي ذلك إلى إشراك البرنامج في وضع مبادئ توجيهية أخرى للتنفيذ.

## الرصد والتقييم

- 10- يلتزم البرنامج باتباع نهج يقوم على النتائج في الرصد والتقييم.
- 11- وسيشارك البرنامج في مواصلة تنقيح نظام مشترك للرصد والتقييم يطبق على كامل برنامج الأمن الغذائي، بما في ذلك مكوّن شبكة الأمان. وسيشمل ذلك (1) المشاركة في جمع البيانات الأساسية ودعمه، (2) توضيح منهجيات أخذ العينات، (3) تحديد أدوات جمع المعلومات، (4) وضع ونشر قواعد البيانات ذات الصلة، (5) فحص وتحليل وتلخيص التقارير ذات الصلة. وعلاوة على قياس النتائج والمخرجات، سيساعد البرنامج في إدراج مؤشرات لقياس مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاعتبارات الجنسانية والبيئية.
- 12- وسيكون موظفو المكاتب القطرية والفرعية التابعة للبرنامج على استعداد لمساندة أهداف أخرى بمرافقة (1) أسعار السوق للأغذية والماشية، (2) الالتزام بالمبادئ التوجيهية لنقل الأغذية مقابل نقل النقد، (3) حسن توقيت نقل النقد والأغذية، (4) الهشاشة، لإفساح المجال لاتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المطلوب.
- 13- وسيقدم البرنامج أيضاً بعثات التقييم المشتركة ويشارك فيها، على النحو المتفق عليه في برنامج شبكة الأمان الإنتاجية.



## الشراء المحلي

- 14- تعتبر إثيوبيا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أنه فيما بين عامي 2000 و2004، بلغت الاحتياجات السنوية من الحبوب المستوردة في المتوسط 811 000 طن متري. ورغم وجود عجز في الإنتاج يتصل بالاحتياجات على الصعيد الوطني، فإن مناطق معينة من البلد تتسم بفائض في الإنتاج، حتى في أعوام الإنتاج الضعيف كالفتره 2003/2002. وفي ضوء الحالة المتخلفة لأسواق الحبوب من حيث الهياكل الأساسية السيئة، وعدم وجود شبكة لمعلومات السوق، وارتفاع تكاليف التعاملات، ونقص المعايير، فإن هذه الفوائض المحلية أدت إلى هبوط أسعار الحبوب. وهذا بدوره أثر سلباً على استخدام مدخلات الزراعة - السماد والبذور المحسنة - وعلى الإنتاجية الزراعية.
- 15- وفي عام 1996، طلبت الحكومة إلى المانحين توريد أغذية الإغاثة محلياً، لمساعدة الناس المحتاجين إلى مساعدة خارجية على سدّ الاحتياجات الغذائية الدنيا، مع تنشيط الإنتاج والأسواق في المناطق التي تحقق فوائض. ومنذ ذلك الوقت، أخذ عدد من المانحين والوكالات الإنسانية يقدمون المعونة الغذائية من السوق المحلية.
- 16- وتشير الدراسات إلى أنه كان للشراء المحلي للمعونة الغذائية أثر إيجابي على الإنتاج الزراعي والأسواق داخلياً<sup>(1)</sup>. ويتوقف مقدار ونوع الشراء المحلي على كمية ونوعية الحبوب المتاحة. وقد ظل وفد المفوضية الأوروبية منذ عام 1997 يسطع بالدراسة السنوية لتوافر الحبوب بالتعاون مع البرنامج؛ والمقرر إجراء الدراسة الاستقصائية التالية في مطلع عام 2005. وقد كانت الدراسة مفيدة في توجيه عمليات الشراء المحلي للذرة والسرغم والقمح في الأعوام السبعة الماضية.
- 17- وكانت للبرنامج أهميته في دعم الشراء المحلي في إثيوبيا: ففيما بين عامي 2000 و2004، اشترى في البلد ما متوسطه 67 000 طن متري من الأغذية؛ وفي عام 2004، اشترى 119 000 طن متري وتم تسليمها. وسيتوقف مدى الشراء المحلي لهذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش إلى حد كبير على ثلاثة عوامل: (1) العرض، (2) تنافسية الأسعار في ضوء بروتوكولات البرنامج المتفق عليها للشراء، (3) توافر المساهمات النقدية.
- 18- وتحدد إجراءات البرنامج التشغيلية لشراء المواد الغذائية الأهداف والقواعد العامة. والهدف العام هو التأكد من توافر السلع المناسبة للمستفيدين في الوقت المناسب وبفعالية اقتصادية. ويجب أيضاً أن تتسم مشتريات البرنامج من الأغذية بالوضوح والشفافية. وكقاعدة عامة، يستخدم البرنامج عطاءات تنافسية في شراء السلع الغذائية؛ والعطاءات مطلوبة في كل مشتريات الأغذية، ما لم تكن هناك ظروف معينة لا يتاح فيها تقديم عطاءات. وتطرح العطاءات عادة على أساس "انتقائي" لا عن طريق إعلان عام. ومع مراعاة شروط المانحين المتعلقة بالشراء والفعالية الاقتصادية للمشتريات، ينبغي إعطاء الأفضلية للشراء من البلدان النامية. ولا بد من إدراج أكبر عدد ممكن من الموردين في سجل الموردين ذوي السمعة الحسنة للحصول على مجموعة واسعة بقدر كاف من العروض.
- 19- والشراء المحلي في إثيوبيا يكون عادة أرخص بكثير من السلع العينية.

الجدول 1: أسعار السلع العينية مقابل الشراء المحلي (من حسابات ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، بدولارات الولايات المتحدة للطن الواحد)			
السلع العينية	القمح	البقول	الأغذية المخلوطة
السلع	174,00	617,00	310,00
الشحن البحري	97,50	160,00	64,00
النقل البري والتخزين والمناولة	118,18	118,18	118,18
المجموع	389,68	895,18	492,18
الشراء المحلي	الحبوب	البقول	الأغذية المخلوطة
السلع	194,00	190,00	400,00
الشحن البحري	-	-	-
النقل البري والتخزين والمناولة	71,17	71,17	71,71
المجموع	265,17	261,17	471,71

(1) توفير المانحين للحبوب في عام 1998 للشراء المحلي. وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون، المشروع البحثي عن أسواق الحبوب ووحدة الأمن الغذائي المحلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا (1998). أديس أبابا.



النسبة المئوية للشراء المحلي إلى السلع العينية	68	29	96
--	----	----	----

20- وكانت الموارد المخصصة للشراء المحلي تمثل عقبة أكبر بكثير من توافر الإنتاج المحلي. وكان متوسط المشتريات المحلية التي تولتها الحكومة والبرنامج والمنظمات غير الحكومية قد بلغ 190 000 طن متري في الأعوام الخمسة الأخيرة؛ وكان نصيب البرنامج أكثر قليلا من الثلث في هذه الفترة، وإن كان قد بلغ الثلثين تقريبا في عامي 2002 و2004. وفي عام 2003، وفي ضوء قلة توافر الحبوب في السوق المحلية، اتفق البرنامج مع الوكالات المتعاونة على شراء مزيد من الأغذية دوليا، مما أتاح للحكومة وبعض المنظمات غير الحكومية التي لا تملك تيسيرات للمشتريات الدولية الوصول بشكل أفضل إلى السوق المحلية.





**الجدول 2: المشتريات المحلية للعمليات الإنسانية في الأعوام الأخيرة  
في إثيوبيا (بالأطنان المترية)**

برنامج الأغذية العالمي						
العام	الحبوب	البقول	الزيت النباتي	الأغذية المخلوطة	سلع متنوعة	المجموع
2000	18 347	8 213	-	3 049	-	29 609
2001	44 925	7 059	-	4 654	540	57 178
2002	68 356	1 972	-	2 308	400	73 036
2003	49 390	1 829	-	6 417	491	58 127
2004	106 153	5 714	-	6 912	283	119 062
<b>المجموع</b>	<b>287 171</b>	<b>24 787</b>	<b>-</b>	<b>23 340</b>	<b>1 714</b>	<b>337 012</b>
المتوسط	57 434	4 957	-	4 668	343	67 402
برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية والحكومة						
العام	الحبوب	البقول	الزيت النباتي	الأغذية المخلوطة	سلع متنوعة	المجموع
2000	206 211	10 897	376	10 560	-	228 044
2001	234 373	7 059	-	5 640	540	247 612
2002	96 972	2 113	-	4 370	400	103 855
2003	181 785	2 566	-	12 622	609	197 582
2004	169 403	5 714	2 413	6 912	283	184 725
<b>المجموع</b>	<b>888 744</b>	<b>28 349</b>	<b>2 789</b>	<b>40 104</b>	<b>1 832</b>	<b>961 818</b>
المتوسط	177 749	5 670	558	8 021	366	192 364
نصيب البرنامج	%32	%87	صفر%	%58	%94	%35

21- وسيواصل البرنامج استضافة اجتماعاته العادية لتنسيق الإمدادات والمشتريات في أديس أبابا، التي يحضرها في الواقع المانحون والمنظمات غير الحكومية والمسؤولون الحكوميون. وتساعد هذه الاجتماعات المشترين على تقاسم المعلومات، وتركز على: (1) تخطيط المشتريات، حتى لا يدخل المشترين جميعهم السوق في آن واحد، (2) التوافر وتغيير الأسعار، (3) المشاكل مع الموردين، مثل تأخير التسليم، ودخول موردين جدد السوق، ومسائل نوعية الأغذية.

22- ويدعم البرنامج استراتيجية تفضيل النقد في برنامج شبكة الأمان، حيث يكون النقد هو الوسيلة المفضلة لنقل الاستحقاق، حتى في بعض مناطق نقص الأغذية. ولهذا الغرض، تركز الحكومة على بناء قدرات التعاونيات لتمكينها من توريد الموارد الغذائية بأسعار محتملة. وسيُنظر البرنامج في طرائق دعم هذا الاتجاه؛ وتشمل الاحتمالات ما يلي: (1) تحديد العقبات في التسويق التعاوني والتصرف إزاءها، (2) إدراج التعاونيات في قائمة الموردين التي يعتمدها البرنامج، (3) تقاسم الدروس المستفادة من حيث المشتريات ومراقبة الجودة والنقل.

